فكان قوله الم في قوة هذه السورة فحقه ان يؤنث فانه صفته او خبره وعلى التقديرين يعتبر المطابقة بينهما
تذكيرا او تانيثا الذي هو هو الظاهر انه صفته لخبر وحال الصفة يعرف منه بطريق الاولوية او الى الكتاب
عطف على الى الم واذا كان ذلك اشارة الى الكتاب فيكون الكتاب صفة لذلك قطعا بلا احتمال للخبرية ولا يرد
عليه الاشكال الى انبؤ لظهور البعد هنا اذ المراد به بذلك الكتاب الكتاب الموعود انزاله بقوله تعالى انا
سنلقي عليك قولا ثقيلا فان هذه الاية في سورة المزمل وهي من السور النازلة في مبادي الوحي
ونحوه من الايات الدالة على ذلك كقوله تعالى سنقرئك فلا تنسى او في الكتب المتقدمة عطف على بقوله
تعالى واياما كما يصح الاشارة اليه بلفظ البعيد هذا هو الموافق لسوق كلام المص دون ما قيل ان قوله فانه لما
تكلم به الى جواب عما يقال كيف اشير بما وضع للبعيد الى المذكور انفا وتقريره من وجوه الاول والثاني
ما مر والثالث ان ذلك ليس اشارة الى الم بل الى الكتاب الموعود بما ذكر من الوجهين وانما اخر هذا
الجواب لكونه غير مرضي عنده والا فمقتضى ترتيب البحث ان يقال لا نم انه اشارة الى الم ولو سلم فهو في حكم البعيد
لانه موافق لكلام الكشاف ذكره شراحه هناك كما يظهر لمن له سر من الادراك وهو اي الكتاب مصدر
كالخطاب سمي به المفعول للمبالغة كرجل عدل او فعال بني للمفعول كاللباس بمعنى الملبوس وعلى
التقديرين يكون بمعنى المكتوب ثم اطلق على المنظوم عبارة قبل ان يكتب لانه مما يكتب او قول عنه
مصير الى المجاز بلا ضرورة لان الكتاب في اصل اللغة بمعنى المجموع مطلقا كما يفهم من قوله واصل الكتب
الجمع وظاهر انه حقيقة في المنظوم عبارة ايضا اللهم الا ان يقال قد هجر هذا المعنى في العرف العام و
اشتهر الكتب والكتابة في معنى الخط والرقم فانعكس الامر بالنظر الى العرف وكلامه مبني عليه ومنه
الكتيبة وهي العسكر سمي بها الاجتماع فيه قال الشاعر الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم معناه جواب عما يقال كيف صح نفي جنس الريب مع كثرة المرتابين وتقريره ان معنى نفيه انه لوضوح
اي ظهور حاله وشانه في كونه معجزة وسطوع اي ارتفاع برهانه على كونه من عند الله تعالى فقوله لوضوحه
علة قدمت على معلولها الواقع خبر لان وهو قوله بحيث لا يرتاب العاقل وقوله بعد النظر الصحيح متعلق بقوله لا يرتاب وكذا قوله
في كونه وحيا وجعله متعلقا بالنظر الصحيح باباه لنظر الصحيح بالفاصل الاعجاز اي عرتبة هي الاعجاز فمن ارتاب
فيه فاما معدوم العقل او فاقد النظر الصحيح وعلى التقديرين يكون وجود ريبه بمنزلة العدم فاذا لم يوجد من العاقل
الناظر ريب فيه وكان الموجود من غيره بمنزلة العدم ظهر ان معنى نفيه عنه نفي كونه محلا له ومظنة لثبوته لا ان احدا
لا يرتاب فيه وهو معنى صحيح لا يقدح فيه ارتياب من لا عبرة به والدليل على ان مراد المص ما ذكرنا انه ابدل الكلام
السابق بقوله الا ترى الى قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الاية الى ان قال تحقق لهم ان ليس فيه

مجال

مجال للشبهة ولا مدخل للريبة فظهر ان حاصل جوابه ليس تخصيصا لنفي الريب كما توهم فانه ما ابعد الريب
عنهم اي لم يجعل الريب بعيدا عنهم اقول يرد عليه اولا ان ظاهر هذه الاية لا يفيد القطع بوجود الريب
ليلايم قوله لا ان احدا لا يرتاب فيه فيحصل التاييد بل المناسب ان يؤيد بقوله ان هذا الا اختلاق
ما هذا الا افك مفترى ما هذا الا سحر ونحو ذلك وثانيا ان قوله فانه ما ابعد الريب عنهم لا يلايم
ذلك بل الملايم ان يقال فان ان ههنا بمعنى اذ او يقال انها للتوبيخ على الارتياب وتصوير انه مما لا ينبغي
ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض والتردد لوجود القالع عن اصله او يقال غلب على المرتابين قطعا
غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويمكن الجواب عن
الاول بان القطع بوجود الريب كما انه ينافي القطع بانتفائه كذلك تجويز الريب ينافي القطع
بانتفائه ووجه اختيارها وجود لفظ الريب فيه وبهذا يجاب عن الثاني ايضا فتدبر بل عرفهم الطريق
المريح اي المزيل له اي للريب والنجم في الاصل الوقت المضروب يقال نجمت المال اذا اديته نجوما و
اريد ههنا ما نزل في الوقت والجهد بضم الجيم الوسع والطاقة والمجال موضع الجولان وقيل لدفع
الاشكال معناه لا ريب فيه للمتقين وهدى حال عن الضمير المجرور في فيه لانه في معنى المفعول لا عن
المستتر في الظرف لاقتضائه كون الريب هدى ولما ورد عليه ان العامل في ذي الحال يجب ان يكون عاملا
في الحال وههنا لا يستقيم دفعه بقوله والعامل فيه اي في هدى الواقع حالا الظرف الواقع صفة
للمنفي يعني العامل في ذلك الظرف لانه الواقع صفة والعامل حقيقة في الضمير المجرور لما عرفت في النعت
عليهم بل حاصل معناه فكانه قيل لم يحصل الريب فيه حال كونه هاديا ولعل هذا هو السر في الاطناب
والا كان يكفي ان يقول والعامل فيه ويريد لفظ فيه او يقول والعامل فيه الظرف ورد هذا القول
اولا بان الغالب في الظرف الواقع بعد لا لنفي الجنس كونه خبرا وثانيا بان المناسب لمقام المدح العموم
لا الخصوص وثالثا بانه ناب عن وصل الدين بالمتقين اذ المعنى ح لا شك في حقيته للمتقين المصدقين
بحقيته ولا يخفى ما فيه ورابعا بان النفي ح يتوجه الى القيد فيختل المعنى اذ يلزم وجود الريب فيه حال عدم كونه
هاديا ولا يندفع هذا بما قيل ان الحال قيد للنفي لا للمنفي حتى يرد ان القيد والمقيد متنافيان لظاهر ان
النفي ح متوجه الى القيد فيفسد المعنى لانه اثبات لما هو منشا الاشكال ونفي لما لم يصدر عن صاحب هذا المقال
وان اريد الرد على غيره فلا مشاحة ولا جدال يسمى به الشك اي عدل عن معناه المصدري واستعمل في معنى الشك مجازا
في هذا الموضع ونظايره ولو اريد معناه الاصلي لقيل لا اريب له كما يقال لا ريب لزيد لانه اي الشك تعلق النفس
ويزيل الطمانينة بيان لعلاقة المجاز فيكون من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب وفي الحديث ورد

Copyright © King Saud University